القسم الثاني

حرية الإعلام بين الرقابة ومدى استجابة التشريعات للمعايير الدولية

إضافة إلى ما سبق التطرق إليه من وجوب إتباع إجراءات وضوابط معينة في الجانب التأسيسي لوسائل الإعلام يتفق كل من مؤيدي فكرة اللبرالية، ودعاة الالتزام بحفظ النظام العام، أنه من الضروري ورود شروط معينة وتنظيم معايير واضحة لتقييد ممارسة مثل هذه الحريات، من أجل تحديد التزامات المواطن وكذلك مجالات تدخل السلطات المكلفة بفرض احترام حدود وضوابط حرية التعبير والإعلام. فمحتوى الإعلام يفترض أيضا نظاما خاصا، حيث يتضمن من جانب، شروطا تقييدية على التعبير والبث العموميين حول الوقائع والأفكار، ومن جانب آخر، مجموعة إجراءات عقابية مخصصة لضمان احترام الضوابط المقررة حيال ذلك.

ولكن البادي أن هذه الضوابط المدروسة في القسم الأول إضافة إلى الشروط التي سيرد التطرق لها في القسم الحالي يجب في المبدأ أن تراعي وتتلاءم مع مقتضيات روح نصوص المواثيق الدولية الناظمة لحقوق الإنسان وعلى رأسها المتعلقة بحرية الإعلام. فنعلم أنه بعد أن كان القانون الدولي العام يهتم بداية وأخيرا بالدول والمنظمات الدولية، فقد أصبح الشخص الطبيعي محور اهتمام هذا القانون منذ نشأة الأمم المتحدة خاصة في مجال حقوق الإنسان[1].

ومن هذا أصبحت المواثيق العالمية تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها دون أن تتقيد بإقليم محدد أو بجماعة بعينها، والأمثلة الظاهرة على هذه المواثيق ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى اتفاقية إزالة كافة أشكال التميز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وما سبق وتلا ذلك من اتفاقات وإعلانات، وكل منها يتعلق بطريقة أو بأخرى بحرية الإعلام بمختلف مظاهره ووسائله.

إن هذا القسم يتطلب منا التطرق إلى موقف كل من المشرعين الجزائري والمغربي فيما يتعلق بالرقابة على وسائل الإعلام ما يساعدنا على تبيان مدى انفتاح هذه التشريعات أو انغلاقها بخصوص تداول المعلومات وتوزيعها وذلك في (الباب الأول). و إذا كنا قد تكلمنا في مسألة فيما إذا كانت دساتير وتشريعات الجزائر والمغرب قد انخرطت في أيديولوجية حقوق الإنسان بما فيها الحق في الإعلام وحرية الإعلام بصفة عامة، فإن الباب الثاني من هذا القسم سيتطرق لحرية الإعلام في القانون الدولي من خلال المواثيق الدولية والإقليمية الملزمة والغير ملزمة ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرية الإعلام والمصادق عليها من قبل الدولتين محل الدراسة على وجه الخصوص، هذا من جانب، ومن جانب آخر

[1] عبد العزيز النويضي: الحق في الوصول إلى المعلومات في المغرب والقانون الدولي، أشغال ندوة وطنية تحت عنوان: "الحق في الوصول إلى المعلومات بين القانون والإدارة والقضاء"، نظمتها جمعية عدالة، ص23.

مدى استجابة أوضاع التشريعات الجزائرية والمغربية وملائمتها مع هذه النصوص الدولية المصادق عليها (الباب الثاني).